تقرير عن ندوة رفع نسب الاستيعاب في رياض الأطفال

20 نوفمبر 2017

المحتويات

مقدمة 5
أهداف الندوة 6
محاور الندوة 6
افتتاح الندوة 7
سير العمل في الندوة 7
الجلسة الأولى: مدير الجلسة د/ عبد الله الشهري 7
الجلسة الثانية: مدير الجلسة د/ زينب الخضيري 9
توصيات الندوة 11
ملخص تقييم الندوة من قبل المشاركين 12
الملاحق 15
بعض صور الندوة 16
المصادر: 18

مقدمة:

تعتبر مرحلة الطفولة المبكرة مرحلة مهمة وحاسمة في حياة الإنسان، وهي أهم السنوات التي تلعب دورًا في تكوين شخصيته، وفي بناء أساسيات المفاهيم والمعارف والخبرات والميول والاتجاهات لديه. وقد ثبت علميًا بأن هذه السنوات تشكل مرحلة جوهرية وتأسيسية تُبنى عليها مراحل النمو التي تليها، وأن التفاعلات الاجتماعية، والحسية، والحركية، والإدراكية، والعقلية، واللغوية السليمة التي يكتسبها الطفل في هذه المرحلة لها آثار إيجابية على تكوين شخصية الطفل، وعلى نموه السَّوي في حياته المستقبلية. ولهذه الاعتبارات أصبحت التربية ما قبل المدرسة من دعائم الإنصاف وتكافؤ الفرص في التعليم، وتأمينها لكل الأطفال بات أمرًا مُلحًّا وهدفًا تسعى الدول إلى تحقيقه.

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1989 "اتفاقية حقوق الطفل"، والتي تعتبر مدخلًا لضمان توفير برامج الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة. كما أُصدرت عام 2005 وثيقة العمل التي تضمنت التعريف العملي للطفولة المبكرة بأنها تمتد من الولادة وحتى عمر 8 سنوات. وتشمل كل الأطفال بدءًا من الولادة وطوال فترة الحضانة، والفترة السابقة للالتحاق بالمدرسة، وخلال الانتقال إلى المدرسة.

وقد تضمنت هذه الوثيقة أيضًا الحقوق الأساسية للأطفال، وأن الطفولة المبكرة مرحلة حساسة لضمان هذه الحقوق، والمبادئ العامة لحقوق الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ومسؤوليات الوالدين والدعم الذي يتلقونه من الدولة، والسياسات والبرامج المقدمة للطفولة المبكرة؛ وخاصة الأطفال المحرومين، وعوامل التمكين في مرحلة الطفولة المبكرة، والأطفال الصغار المحتاجين لحماية وتدابير خاصة. وبناءً عليه يعتبر توفير برامج الرعاية والتربية للأطفال في السنوات (0-8 سنوات) حقًا ووسيلة فعالة لضمان حقوق الأطفال.

ورغم اختلاف أهداف تعليم مرحلة الطفولة المبكرة بين الدول حسب طبيعة المجتمع والفلسفة التي ترتكز عليها العملية التربوية فيه، إلا أنه يمكن التوصل إلى أهداف عامة تشترك فيها معظم رياض الأطفال في العالم ومنها: تلبية رغبات الأطفال واهتماماتهم الفطرية باللعب وحب الاستطلاع؛ بما يعود عليهم بالفائدة، ومساعدة الطفل على النمو المتكامل: الجسمي، والحسي، والعقلي، واللغوي، والاجتماعي، والخلقي، والانفعالي، وتحقيق الطفل لذاته من خلال اكتشافه لقدراته وإمكاناته، واكتساب الطفل الاتجاهات، والقيم، والعادات الاجتماعية المقبولة؛ من خلال تفاعله مع الأطفال الآخرين في الروضة، واكتساب الطفل مهارات التفكير العلمي، وتزويد الطفل بالمهارات الأساسية التي تغرس فيه الاعتماد على النفس، والقدرة على الاستقلالية، وروح المبادرة ، وتهيئة الطفل نفسيًا، واجتماعيًا، وتربويًا للالتحاق بالمدرسة الابتدائية.

ازدادت مساهمة الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة من أجل التنمية المستدامة مدعومة بالمبادرات الوطنية، وشبكات الخبراء، وأنشطة البحث، وتعتبر الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة أساس التنمية المستدامة، ونقطة الانطلاق لتحقيق التعليم من أجل التنمية المستدامة. وينبغي أن تبدأ إعادة توجيه الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة منذ الولادة لا في أطر مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي فقط، بل أيضًا في المنزل والمجتمع.

كما يشير التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع [1] إلى أن عددًا كبيرًا من الدول المتقدمة والنامية قد بذلت جهودًا كبيرة في سبيل تعزيز ودعم الطفولة المبكرة، ذلك من خلال إصدار أنظمة وتشريعات للنهوض ببرامج رعاية وتربية الطفولة المبكرة، وكذلك توفير دعم للأسر، وخدمات مناسبة لرعاية الطفل.

[1] UNESCO, 2010. EFA Global Monitoring Report: Reaching the Marginalized. Paris, UNESCO

أما في مناطق النزاعات والحروب، والتي لا تتوفر بها الخدمات التعليمية المناسبة للأطفال، فيجب الاستفادة من تجارب الدول في وضع سياسات وخطط تعليمية خاصة تراعى الظروف والإمكانيات المتاحة في هذه المناطق.

وفى إطار تعزيز جهود منظمة اليونسكو لدعم تعليم الطفولة المبكرة والأطفال في مناطق النزاعات -نظم المركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم ندوة بمناسبة "يوم الطفل العالمي" يوم الإثنين 20 نوفمبر 2017 في مقر المركز بمدينة الرياض.

أهداف الندوة

1- تحديد أبرز التحديات وأفضل الحلول لتعزيز تعليم الأطفال وقت الحروب والأزمات؛ من خلال استعراض تجارب بعض الدول العربية في مجال تعليم اللاجئين مثل: المملكة الأردنية الهاشمية، والجمهورية اللبنانية.

2- تسليط الضوء على الجهود الحكومية والأهلية لرفع نسب الالتحاق برياض الأطفال، والتكلفة المالية والبشرية المتوقعة لتحقيق هذا الهدف، والمعوقات التي تعيق رفع نسبة الزيادة.

3- عرض أهم التجارب الإقليمية والعالمية في مجال السياسات والاستراتيجيات المثلى لزيادة معدلات الالتحاق برياض الأطفال.

4- عرض ومناقشة دور المملكة العربية السعودية في تخفيف معاناة الأطفال في مناطق الحروب والأزمات بالعالم، وتوفير التعليم في مخيمات اللاجئين، ودعم التعليم المبكّر والتعليم الأساسي والمساهمة في تحسين دعم الأطفال اللاجئين.

5- طرح توصيات تتعلق بأفضل السياسات والممارسات لتوفير التعليم الجيد والفعّال لمرحلة الطفولة المبكرة على مستوى الدول العربية.

محاور الندوة:

1- ما الذي يحدث مع الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان؟

2- تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في توفير التعليم للأطفال اللاجئين (الحالة السورية نموذجًا).

3- التعليم وقت الأزمات (مدارس الحد الجنوبي في المملكة العربية السعودية نموذجًا).

4- آليات تفعيل دور الشراكة المجتمعية في رفع نسب الالتحاق برياض الأطفال في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية.

5- عرض ومناقشة تجارب رفع نسب الاستيعاب لبرامج رياض الأطفال في الدول العربية.

افتتاح الندوة:

افتتحت الندوة بكلمة من الدكتور عمر بن عدنان جلّون مساعد مدير عام المركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم حول أهمية الندوة، والدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية في رعاية الأطفال وتعلمهم؛ خاصة في مناطق النزاعات والحروب. ثم تلي ذلك عرض فيلم قصير من إنتاج المركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم عن التعليم والطفل بمناسبة اليوم العالمي للطفل.

سير العمل في الندوة:

الجلسة الأولى: مدير الجلسة: د/ عبد الله الشهري

1- الورقة الأولى: " ما الذي يحدث مع الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان؟"

تقديم: أ.د/ منى النبهاني، أستاذ مشارك بكلية التربية بالجامعة الأمريكية، بيروت

بينت بالإحصاءات حجم اللاجئين السوريين في لبنان وتحدثت عن وضع الأطفال السوريين في لبنان وكيفية تعامل وزارة التربية والتعليم اللبنانية مع الصعوبات التي تواجه السوريين اللاجئين والتي تتمثل في:

1- العدد الكبير للاجئين السوريين في لبنان مما شكل ضغطًا كبيرًا على المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية في لبنان.
2- قلة الموارد المخصصة للاجئين في لبنان.
3- عدم وجود سجلات رسمية دقيقة عن عدد الأطفال اللاجئين السوريين في لبنان.
4- عدم وجود الأوراق الثبوتية الخاصة بالأطفال اللاجئين.
5- عدم إلمام الأطفال السوريين باللغات الأجنبية وهي من متطلبات الدراسة في لبنان.
6- عدم حماس أولياء أمور الأطفال لتعليم أولادهم.
7- صعوبة المواصلات والتنقل بسبب الحواجز الأمنية.
8- حاجة الأسر النازحة للدخل المادي مما يؤدى إلى انخراط الأطفال في سوق العمل.

وأوضحت أن الحكومة اللبنانية أسهمت في حل مشكلة تعليم النازحين من خلال استيعاب الأطفال اللاجئين في المدارس الحكومية، ومدارس المخيمات، وتوفير الرعاية الصحية لهم، وعمل العديد من البرامج الرسمية وغير الرسمية بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة لتعويض السنوات التي ضاعت من الأطفال السوريين اللاجئين، وتمكينهم من إتمام التعليم الأساسي في وقت قصير.

التوصيات: (تطوير برامج تربوية مناسبة – دعم القطاع التربوي في لبنان – بناء مدارس جديدة واستخدام طرق حديثة للتعليم – تدريب المعلمين للتعامل مع الأطفال النازحين – تدريس اللغات الأجنبية – نشر التسامح).

2- الورقة الثانية: "تجربة الأردن في توفير التعليم للأطفال (اللاجئين السوريين نموذجًا)"

تقديم: أ/ عبد الله جبور، المدير التنفيذي لمركز حكاية لتنمية المجتمع المدني

تحدث عن تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في توفير التعليم للأطفال اللاجئين السوريين وذكر إحصاءات عامة عن أعداد النازحين، كما ألقى الضوء على أهمية توفير التعليم للأطفال اللاجئين لاستقرار وازدهار الشعب السوري والشعوب المستضيفة، وبيَّن العوامل التي أثرت على جودة ومخرجات التعليم للأطفال اللاجئين السوريين، وقد حدد أهم العوامل ذات التأثير السلبي متضمنة الآتي:

- خطاب الكراهية تجاه اللاجئين السوريين.
- الساعات الدراسية المخصصة للأطفال النازحين أقل من الساعات المخصصة للطلاب الأردنيين.
- عمالة الأطفال.
- تدنى مستوى المعيشة لدى اللاجئين السوريين.
- الزواج المبكر للفتيات.

3- الورقة الثالثة: "التعليم وقت الأزمات (مدارس الحد الجنوبي نموذجًا)"

تقديم: أ/ يحي المالكي، مساعد الشؤون التعليمية بمكتب تعليم الداير بالمملكة العربية السعودية

تناولت الورقة تعامل وزارة التعليم بالمملكة العربية السعودية مع تعليم الأطفال في مدارس الحد الجنوبي والتي تشمل مناطق: جازان، ونجران: وعسير، وسراة، عبيدة، وصبيا. وأوضح المتحدث أن الخطة التشغيلية تضمنت تمكين إدارات التعليم، وتطوير آلية عمل المشروع، ومعالجة الفاقد التعليمي، وتحسين معدلات التحاق الطلاب بالمؤسسات التعليمية. وأردف أن الخطة التشغيلية شملت أيضًا إيجاد بدائل تعليمية لمواكبة الظروف التي تمر بها المنطقة، وعمل إحصاءات تتعلق بأعداد المدارس التي أُغلقت والمدارس التي تم دمجها، أيضًا كما تم استخدام آليات لحل مشكلات البعد الزماني والمكاني للمدارس؛ من خلال آلية الطالب الزائر والطالب المنتسب والمعلم الزائر، كما تضمنت الخطة البدائل التعليمية الإلكترونية؛ والتي تتضمن تطبيق نظام المدارس الافتراضية، والمقررات التفاعلية، والقنوات الفضائية، وقد وضع المتحدث سلسلة من التوصيات منها تأمين النقل المدرسي، وتوفير المباني، وعمل حزم تدريبية للمعلمين للتعامل مع الطلاب النازحين.

4- الورقة الرابعة: "مركز الملك سلمان للإغاثة العالمية"

تقديم: أ/ عبد الله الرويلي، مركز الملك سلمان للإغاثة العالمية

قدَّم نبذة عن التعليم وقت الأزمات وإحصاءات عن الأطفال المتضررين حول العالم وأكد على أهمية توفير التعليم للأطفال الذين يتعرضون للأزمات والحروب والنزاعات وحمايتهم من الأخطار المحيطة بهم، كما أشار إلى دور مركز الملك سلمان في الأزمة اليمنية، وتقديم المساعدات في جميع القطاعات وفقًا لمواثيق الأمم المتحدة، وأكد أن 10%من مشروعات المركز موجهة نحو تعليم الأطفال بتكلفة 227 مليون دولار أمريكي.

الجلسة الثانية: مدير الجلسة د/ زينب الخضيري

1- الورقة الأولى: آليات تفعيل دور الشراكة المجتمعية في رفع نسب الالتحاق برياض الأطفال في ضوء بعض التجارب العربية والعالمية.

تقديم: د/ سهى الحارثي، رئيسة قسم رياض الأطفال بجامعة الطائف

تحدثت عن آليات تفعيل الشراكة المجتمعية في رفع نسب الالتحاق برياض الأطفال، ووقد عرَّفَت مفهوم المشاركة المجتمعية: بأنها تعاون بين المؤسسات التعليمية، والآباء، والجمعيات الأهلية والخيرية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام، والمنظمات الدينية، والنقابات، وهو أيضًا اشتراك المجتمع المحلي في أنشطة رياض الأطفال، وتوفير الخدمات التعليمية للمناطق الأكثر احتياجًا، خاصة المناطق النائية، وقد حددت مجالات المشاركة المجتمعية في ثلاثة عناصر:

1-تمويل التعليم.

2-التعاون في وضع السياسات والأهداف التربوية والسعي لتحقيقها.

3-التعاون بين الأسرة والمدرسة والمجتمع لدعم وتعزيز العملية التعليمية.

وعن واقع المشاركة المجتمعية في المملكة العربية السعودية؛ أشارت إلى وجود صعوبات لتفعيل المشاركة المجتمعية، منها: ضعف التمويل، وعدم وجود أبحاث ودراسات، وافتقار أولياء الأمور إلى الجدية اللازمة، وعدم وجود نظام إعداد تربوي، وفقدان الثقة بين الروضة وأولياء الأمور.

وقد وضعت المتحدثة سلسلة من التوصيات تشمل:

- تحفيز رجال الأعمال للانخراط في عملية المشاركة المجتمعية.
- وضع أسس لبناء شراكة بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص.
- منح الجمعيات والمنظمات الأهلية تراخيص.

2- الورقة الثانية: "هل وضعنا العربة أمام الحصان؟ مناقشة حول رفع نسب الاستيعاب لبرامج رياض الأطفال في الوطن العربي"

تقديم د/ منيرة المنصور، أستاذ مساعد قسم السياسات التربوية ورياض الأطفال بجامعة الملك سعود

ألقت الضوء على أهمية مرحلة الطفولة المبكرة، وأن هناك اهتمامًا كبيرًا بإنشاء مؤسسات تربوية تنموية تعنى بتنشئة الطفل وإكسابه فن الحياة، وأكدت أن الروضة ينبغي أن توفر للطفل الرعاية الشاملة وتحقق خصائص نموه، وتشبع حاجاته ومن خلالها يكتشف قدرته.

وأوضحت أنه بالنظر إلى تجارب عربية وعالمية نجد تفاوتًا كبيرًا بين الدول العربية؛ فمنها من أحرز تقدمًا ملموسًا من حيث رفع نسب الاستيعاب لمرحلة ما قبل المدرسة مثل: الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، وبعض الدول مازالت تواجه تحديات ومصاعب لأسباب اقتصادية واجتماعية وتنموية مثل: جمهوريه مصر العربية، أو بسبب الحروب والدمار والانشقاق مثل: سوريا، واليمن، والسوادان. ومن ناحية أخرى صنفت بعض الدول على أنها ذات بيانات غير كافية مثل: المملكة العربية السعودية، الكويت، وليبيا؛ يتعذر استعراض جميع الدول العربية في هذا المقام، ولكن لمزيد من المعلومات فإن الإحصاءات متوفرة في البنك الدولي ومعهد اليونيسكو للإحصاء.

وأكدت أنه في ظل غياب معايير جودة العمل التربوي وجودة التعليم فإن برامج الطفولة المبكرة -وإن ارتفعت نسب الاستيعاب فيها- ستصبح تجمعًا تقليديًّا لا يحقق الأهداف النمائية المرجوة من هذه المرحلة، ويبقي إيجاد حلول جوهرية لهذ المصاعب والتحديات والعمل على تذليلها هو المحك الذي سيظهرنا في صورة من وضع العربة أمام الحصان؛ بمناداتنا لرفع نسب الاستيعاب في برامج رياض الأطفال.

وقد طرحت عدة توصيات منها:

- الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.
- الوصول إلى الأسر ذات الدخل المحدود لتقديم الخدمات اللازمة من: رعاية، وتثقيف، واستشارة تطوير برامج تعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير بيئة تربوية ملائمة.
- وضع برامج متابعة الطفل من المراحل الأولى إلى المراحل المتقدمة.
- دعم برامج التوعية الخاصة برياض الأطفال.
- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في رياض الأطفال.
- التوسع في افتتاح مدارس سعودية في الخارج.

3- الورقة الثالثة "تجارب الدول في رفع نسب الاستيعاب لمرحلة رياض الأطفال"

تقديم: أ/ نهى عزيز، مساعد باحث بالمركز الإقليمي للجودة والتميّز في التعليم

تناولت تجارب الدول في مجال الطفولة المبكرة من خلال الاستثمار في الطفولة المبكرة؛ لأن هذا الاستثمار يؤدى على المدى الطويل إلى منفعة المجتمع بشكل عام من خلال رفع نسبة إنتاج المجتمع بشكل أو بآخر، ورفع نسبة المعرفة والنضج الاجتماعي للأفراد باختلاف شرائحهم؛ مما أدى إلى سعي الدول في مختلف أنحاء العالم إلى ابتكار واعتماد السياسات المختلفة والتي تساعد في تحقيق أهداف رفع نسب الاستيعاب في مرحلة رياض الأطفال. وأشارت إلى أن عمل الوالدين -وخصوصًا عمل المرأة- يعد أحد الدوافع الأساسية خلف إقرار العديد من سياسات رفع نسب الاستيعاب في مرحلة رياض الأطفال؛ وذلك لأن احتضان الأطفال دون سن الخامسة يعود بالنفع على مختلف أفراد المجتمع، سواءً كان ذلك بالنفع المباشر أو غير المباشر.

واستعرضت العديد من التجارب الدولية متضمنة التجربة: النيوزيلندية، والاسكندنافية، والكندية، والأمريكية، كما ألقت الضوء على بعض الدول العربية متضمنة: المملكة العربية السعودية، وفلسطين، والمملكة الأردنية الهاشمية، وسوريا، وسلطنة عمان، والكويت، والسودان.

وأكدت اختلاف الظروف المحيطة بالخدمات التي تقدمها حضانات الأطفال ودور الرعاية -وما يتعلق بها- اختلافًا كبيرًا من دولة لأخرى، سواء كان ذلك ابتداء من سياسات رفع نسب الاستيعاب أو عدد الأطفال في الصف، وليس انتهاء بالمنهج الدراسي.

توصيات الندوة:

1. دعم القطاع التربوي في الدول المستضيفة للأطفال اللاجئين السوريين.
2. تطوير برامج تعليمية تواكب احتياجات الاطفال في بلاد النزوح تركز على التعليم الأساسي للطفل لرفع قدرته على مواكبة الظروف التي يعيش فيها.
3. استخدام طرق حديثة للتعليم.
4. تدريب المعلمين من خلال برامج خاصة للتعامل مع الأطفال اللاجئين.
5. نشر التسامح، ونبذ خطاب الكراهية لتقليل معاناة اللاجئين.
6. زيادة عدد الساعات الدراسية المخصصة للأطفال اللاجئين.
7. معالجة عمالة الأطفال من خلال توفير فرص عمل لأولياء أمورهم حتى يتسنى للأطفال إكمال دراستهم لا العمل لإعالة أُسرهم النازحة.
8. إدخال برامج تعليم اللغات الأجنبية ضمن المقررات الدراسية للأطفال اللاجئين.
9. الاستفادة من تجارب الدول التي لها سجل متميز في رفع نسب الاستيعاب في رياض الأطفال.
10. توفير الخدمات الاجتماعية للأطفال اللاجئين.

ملخص تقييم الندوة من قبل المشاركين

المحور الأول: الاستقبال

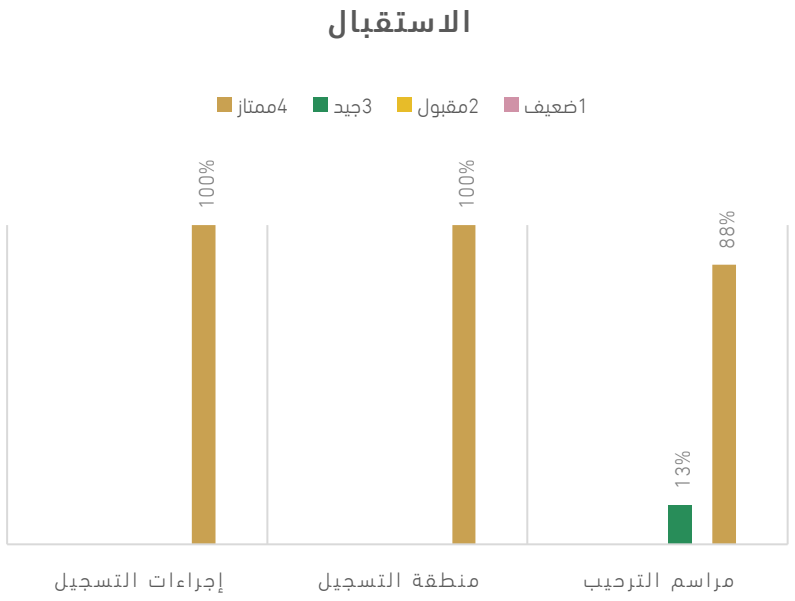

المحور الثاني: المحتوى

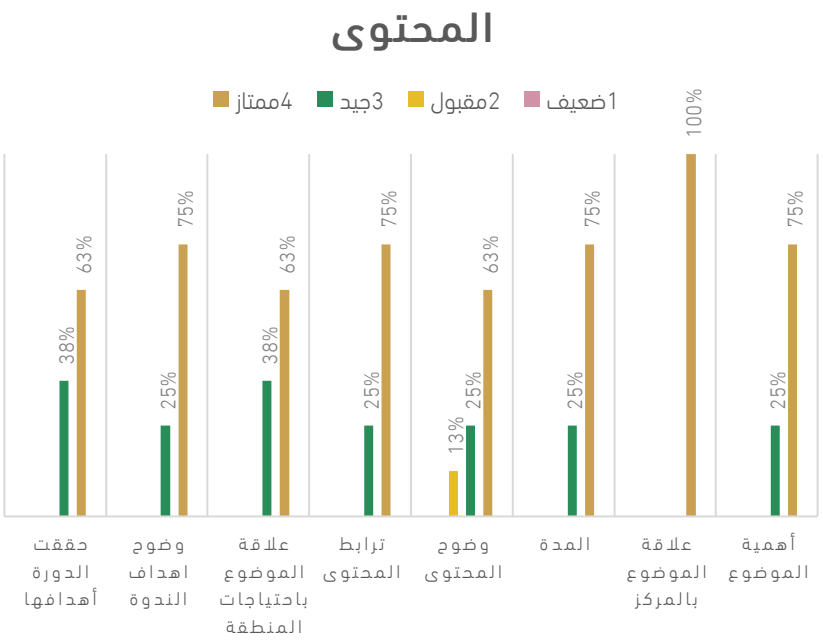

المحور الثالث: الجلسات

الجلسة الأولى

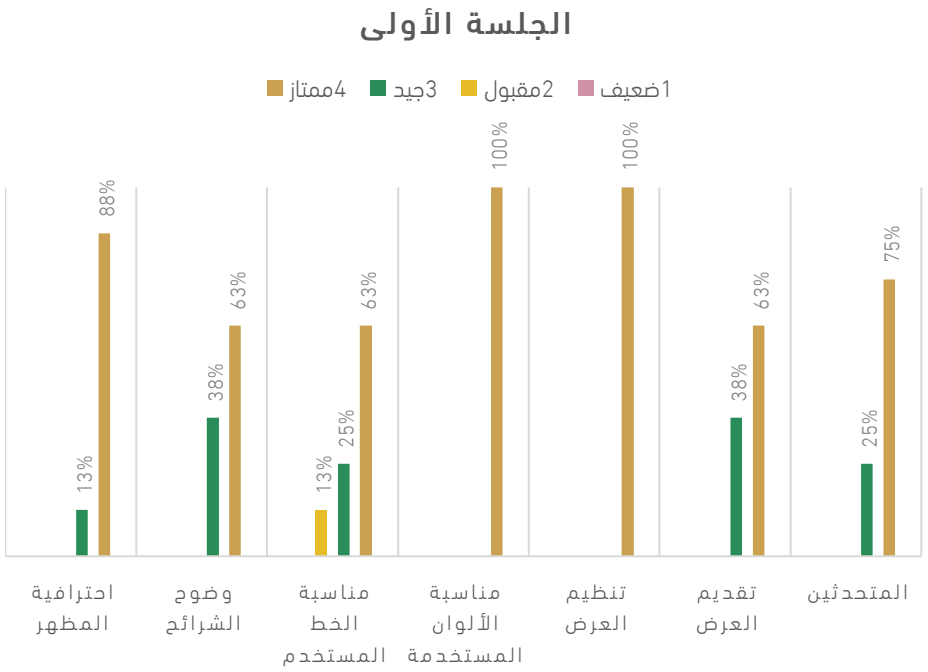

الجلسة الثانية:

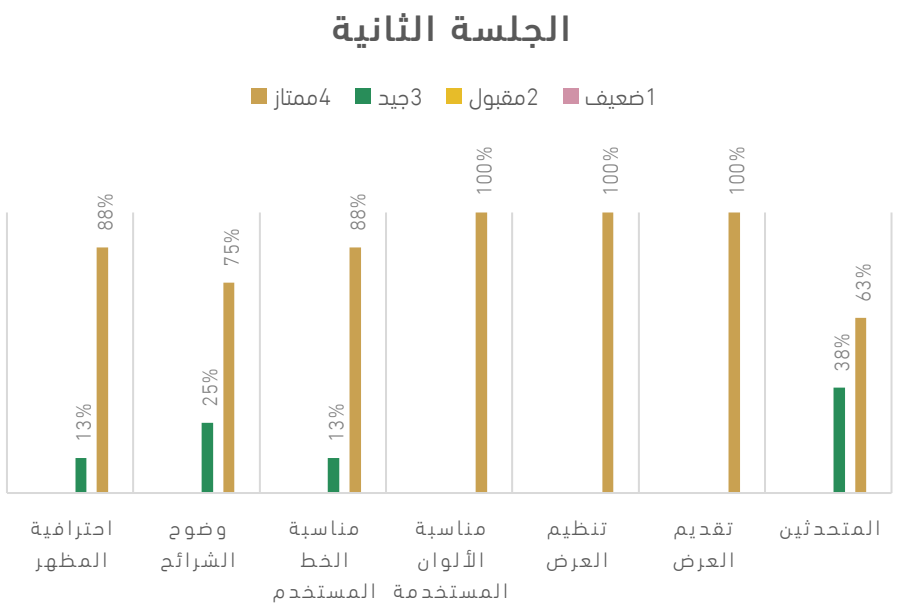

المحور الرابع: المكان

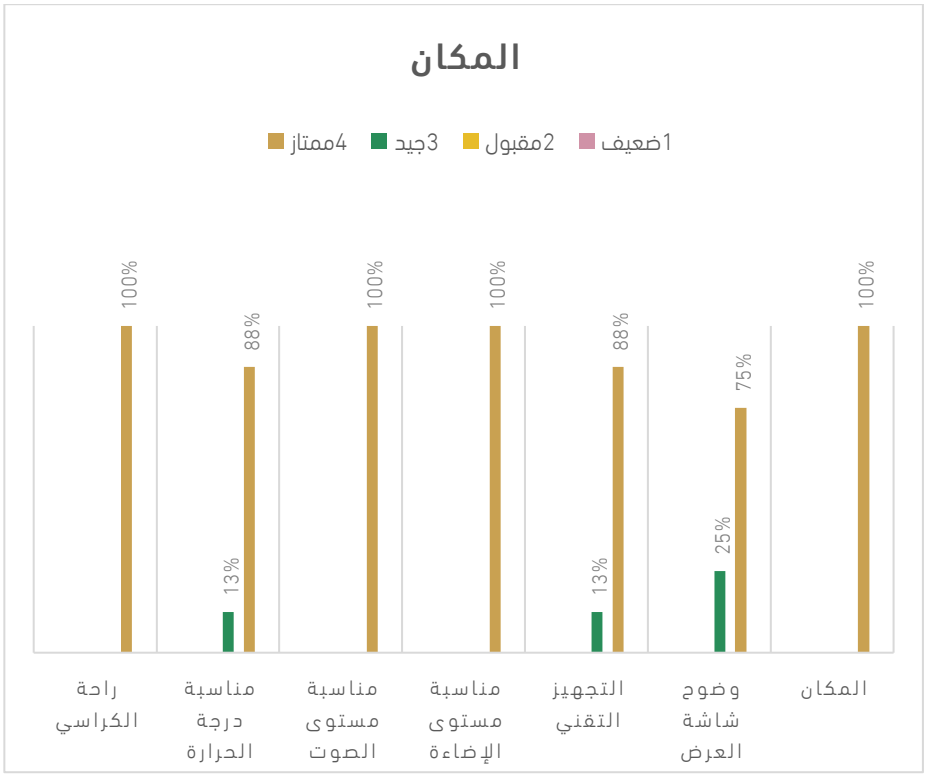

الملاحق:

ملحق رقم (1)

جدول أعمال ندوة رفع نسب الاستيعاب فى رياض الأطفال

الموضوع	المواعيد
التسجيل	8:55 – 8:30
كلمة الافتتاح	9:05 – 9:00
التعريف بالمركز	9:10 – 9:05

الجلسة الأولي:

المسؤولية الوطنية للمعلم / وأثره في ترسيخ المواطنة بين طلابه

المتحدثون	الوقت
أ.د/ منى النبهاني أستاذ مشارك بكلية التربية بالجامعة الأمريكية، بيروت	9:25 -9:10
أ/ عبد الله جبور المدير التنفيذي لمركز حكاية لتنمية المجتمع المدنى	9:40 – 9:25
أ/ يحي المالكي مساعد الشؤون التعليمية مكتب تعليم الداير	9:55 – 9:40
أ/ عبد الله الرويلي مركز الملك سلمان للإغاثة العالمية	10:10 – 9:55
مناقشات مفتوحة	10:30 – 10:10
مدير الجلسة: د/ عبدا لله الشهري	

الجلسة الثانية:

المتحدثون	الوقت	النقاش
د/ سهى الحارثي رئيسة قسم رياض الأطفال بجامعة الطائف	11:15 -11:00	نقاش مفتوح 11:15 11:45
د/ منيرة المنصور أستاذ مساعد قسم السياسات التربوية ورياض الاطفال بجامعة الملك سعود	11:30 -11:15	
أ/ نهى عزيز مساعد باحث بمركز اليونسكو الإقليمي للجودة والتميّز فى التعليم	11:45 – 11:30	
مناقشة مفتوحة	12:00 -1145	
مديرة الجلسة: د/ زينب الحصري		

كلمة ختامية	12:15 -12:00	

بعض صور الندوة:

المصادر:

Barnett, W. S. (2007, October 31). Who Goes to Preschool and Why Does It Matter? Preschool Policy Brief. Issue 15. Retrieved November 16, 2017, from https://eric.ed.gov/?id=ED534360

Bird, A. L., Carr, P. E., Reese, E., & Morton, S. M. (2016). Policy translation for early childhood education and care: the Growing Up in New Zealand approach. International Journal of Child Care and Education Policy, 10(1). doi:10.1186/s40723-016-0021-7Karila, K. (2012), A Nordic Perspective on Early Childhood Education and Care Policy. European Journal of Education, 47: 584–595. doi:10.1111/ejed.12007

Catherine Haeck, Pierre Lefebvre, Philip Merrigan, Canadian evidence on ten years of universal preschool policies: The good and the bad, In Labour Economics, Volume 36, 2015, Pages 137-157, ISSN 0927-5371

CLEVELAND, G. (2015). ECEC Policy in Canada. Our Schools / Our Selves, 24(4), 107-121.

How do early childhood education and care (ECEC) policies, systems and quality vary across OECD countries? (2013). . Paris: Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD). Retrieved from https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/docview/1352040187?accountid=142908

Jenkins, J. M. (2014). Early Childhood Development as Economic Development. Economic Development Quarterly, 28(2), 147-165. doi:10.1177/0891242413513791

Mitchell, L. (2015). Shifting directions in ECEC policy in New Zealand: from a child rights to an interventionist approach. International Journal Of Early Years Education, 23(3), 288-302. doi:10.1080/09669760.2015.1074557

OECD (2015), *Starting Strong IV: Monitoring Quality in Early Childhood Education and Care*, OECD Publishing, Paris.